

مهنيون: من شأن الإجراء رفع أسعار نقل الأشخاص والبضائع

«أورو 4» يثير الجدل في صنوف مستوردي السيارات والشاحنات

■ سعيد الطواف



نجيب بوليف الوزير المنتدب المكلف بالنقل

الميزان التجاري للبلاد، إذ إن السيارات المستوردة هي أكثر تكلفة، وهذا يعني خروج مزيد من العملة الصعبة، وهي العاون التي يمكن تجنبها من خلال توفير المزيد من الوقت للمهنيين لتطوير خطوط إنتاجهم، يشدد المتحدث.

في هذا السياق، يقول المهنيون إن الحل المثالي هو تجديد المودع النهائي لتنفيذ الإجراء الجديد، مايسير للقطاع برتفعة جميع أجهزة الاختبار والمراقبة، مع إمكانية استئجار المهنيين لتنفيذ دراسة أفضل طريقة لتنفيذ المطالبات الجديدة مع الحفاظ على الانتاجية ومناصب موظفيها.

الملكة. وأشار المصدر نفسه إلى أنه في الوقت الذي يزيد المغرب فيه ترسّخه وضعيه كمركز تصدير في النفعية والشاحنات التي إفريقيا، من الضروري تطوير صناعة تجميع السيارات بشكل قوي وتنافسي، إلا أن دخول القانون الجديد حيز التنفيذ سيضع المهنيين التقليل الشاحنات القديمة مع ما له مادامت خطوط التجميع من تأثير سيء على البيئة.

وهو ما يتعارض مع أهداف المحلية لن تكون متوافقة، وستكون العواقب ضارة لصناعة التجميع المحلية، مع اختفاء المئات من فرص العمل التي تزيد من 50 بالمائة. بالإضافة إلى عدم تجديد الأسطول الذي من أجل بنية سلسلة، بالإضافة إلى عدم تأمين العواقب نفسها صناعة إطارات العربات والشاحنات. وهذه الوضعية ستؤثر أيضاً على

الحالة إلى الرفع من أسعار نقل الأشخاص والبضائع بنسبة تراوح ما بين 15 و20% في المائة، ما يستلزم إلى ارتفاع نسبة التضخم التي شهد رقم معاملاتها تقهقرها بأكثر من 50% في المائة خلال السنوات الأخيرة، وفي المقابل، مواقف سحب دعم صندوق المقاصة. وأوضح أن المقرب من الدول النامية التي يجب أن تركز أولاً على الحراك الاقتصادي من أجل مواكبة النمو بفضل تنافسيته إلى الصناعية والخدماتية.

هذا الإجراء من شأنه التسبب في الرفع من أسعار السيارات النفعية والشاحنات، لأن ارتفاع تكلفة الإنتاج ينبع معه المهنيون إلى رفع أسعار المركبات، وهو ما سيؤدي لا

مع بداية السنة المقبلة، ستفرض وزارة النقل والتجهيز على المهنيين الذين يقومون بتركيب السيارات النفعية الخفيفة والشاحنات بالغرب الخصوص بتطبيق معيار «أورو 4»، وهو إجراء جديد ومكلف بالنسبة إلى المهنيين، لكن الوزارة تقول إنه يهدف إلى تخفيض نسبة الغازات الملوثة.



يرى مستوردو السيارات النقوعية والشاحنات التي يتم تركيبيها محلياً أن المغرب غير مؤهل حالياً لدخول معيار «أورو 4»، حيث الوضع الحالي لا يسمح بتطبيق هذا الإجراء الوزاري، مطالبين بتأجيل التنفيذ من أجل الإعداد الجيد لاستجابة أكثر لمتطلبات التصديق الجديد.

وأحد المستوردين المتضررين من هذا الإجراء الجديد، أكد أن الصادقة على صلاحية الشاحنات والسيارات النفعية الجديدة للسير والجولان بالطرق الغربية تتم حالياً بمعايير «أورو 2» و«أورو 3»، في حين أن الوزارة الوصية ت يريد تطبيق معيار «أورو 4» بدأة من شتنبر 2015، وتبرر ذلك بان هذا الإجراء له تأثير جيد على البيئة، وهو معطى لا ترفضه نحن المستوردين المتضررين، لكننا نطالب بتأجيل تاريخ تنزيله على أرض الواقع، لانه صراحة جد مكلف وينطوي على إصلاح كامل لخطوط التجمع والتراكب»، وأضاف المتحدث ذاته أن القرار الوزاري المذكور سيؤثر بشكل كبير على العديد من الجوانب في سلسلة التركيب والتسويق وصيانة المركبات، موضحاً أن المهنيين يعتقدون أن الانتقال إلى معيار «أورو 4» من شأنه رفع كلفة الإنتاج بأكثر من 20% في المائة.

.

وأشار المصدر نفسه الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن تطبيق هذا الإجراء من شأنه التسبب في الرفع من أسعار السيارات النفعية والشاحنات، لأن ارتفاع تكلفة الإنتاج ينبع معه المهنيون إلى رفع أسعار المركبات، وهو ما سيؤدي لا